الأمم المتحدة

الجمعية العامة

الدورة الخمسون
الوثائق الرسمية

اللجنة الخامسة
الجلسة ٢
المعقودة يوم الخميس
٢١ أيلول/سبتمبر ١٩٩٥
الساعة ١٥/٠٠
نيويورك

محضر موجز للجلسة الثانية

الرئيس : السيد فيلشيز أشر (نيكاراغوا)

رئيس اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة الميزانية: السيد مسيلي

المحتويات

انتخاب نواب الرئيس والمقرر

تنظيم الأعمال

../..

هذا المحضر قابل للتصويب. ويجب إدراج التصويبات في نسخة من المحضر وإرسالها مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني في غضون أسبوع واحد من تاريخ نشره إلى : Chief of the Official Records Editing Services, room DC2-794, 2 United Nations Plaza.
وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في ملزمة مستقلة لكل لجنة من اللجان على حدة.

Distr. GENERAL
A/C.5/50/SR.2
29 November 1995
ARABIC
ORIGINAL: FRENCH

افتتحت الجلسة في الساعة ١٥/٢٠

انتخاب نواب للرئيس

١ - الرئيس: أبلغ اللجنة بأن مجموعة الدول الافريقية اقترحت انتخاب السيد عمار العماري (تونس) لملء أحد مناصب نواب الرئيس وقال إنه ما لم يسمع أي اعتراض فإنه سيعتبر أن اللجنة ترغب في انتخاب السيد عمار العماري لمنصب نائب للرئيس بالتزكية.

٢ - وقد تقرر ذلك.

٣ - انتخب السيد عمار العماري (تونس) نائبا للرئيس بالتزكية.

٤ - الرئيس: أبلغ اللجنة بأن مجموع دول أوروبا الشرقية تحتاج إلى مزيد من الوقت للاتفاق على مرشح لها لمنصب نائب للرئيس، واقترح نتيجة لذلك إرجاء انتخاب نائب الرئيس الثاني.

٥ - وقد تقرر ذلك.

انتخاب المقرر

٦ - الرئيس: أبلغ اللجنة بأن مجموعة دول أوروبا الشرقية ودولا أخرى اقترحت انتخاب السيد بيتر مادنس (بلجيكا) لمنصب مقرر اللجنة. وقال إنه نظرا لعدم وجود مرشح آخر فإنه يعتبر أن اللجنة ترغب في الامتناع عن التصويت السري.

٧ - وقد تقرر ذلك.

٨ - انتخب السيد بيتر مادنس (بلجيكا) مقررا بالتزكية.

٩ - الرئيس: لاحظ أن مكتب الجمعية العامة قد أيد توصيات الأمين العام بشأن تنظيم الدورة الخمسين ودورات الجمعية العامة المقبلة (A/BUR/50/1). وأشار بوجه خاص إلى أهمية التوصية المتعلقة بالنصاب، والتوصية المتعلقة باحترام المواعيد والتوصية التي تدعو الدول الأعضاء إلى تجنب تقديم اقتراحات ترجو الأمين العام وضع تقارير جديدة. وقال إن عدد التقارير التي يطلب تقديمها يؤثر مباشرة على إمكانية توفيرها في الوقت المطلوب وهو أمر ضروري لحسن سير المناقشات.

تنظيم الأعمال (A/C.5/5O/L.1)

برنامج عمل اللجنة (A/C.5/50/L.1)

١٠ - الرئيس: لاحظ، مشيرا إلى الجدول الزمني المؤقت لأعمال اللجنة الذي وضعته الأمانة العامة آخذة في الاعتبار بوجه خاص وجود الوثائق - التي ورد في مذكرة الأمانة العامة (A/C.5/50/L.1) وصفا بحالة تقدمها، أن كمية العمل المحددة للجنة لم تنقص، وذلك بسبب تضاعف أنشطة المنظمة، وأشار إلى ضرورة

القيام بترشيد الأعمال. وذكّر الرئيس في هذا الصدد، أن سلفه كان قد قدم مشروع قرار بشأن هذه المسألة وكان قد تقرر إرجاء النظر فيها إلى الدورة الخمسين للجمعية العامة.

١١ - واقترح الرئيس البدء بالمناقشة العامة المكرسة للميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ١٩٩٦-١٩٩٧ واختتام النظر في الميزانية المقترحة في القراءة الأولى قبل الاحتفال بالذكرى الخمسين للأمم المتحدة. واستعرض بنود جدول الأعمال التي سيُنظر فيها قبل الاحتفال بهذا الحدث وبعده موضحا أن القراءة الثانية للميزانية البرنامجية المقترحة سيجري في آخر تشرين الثاني/نوفمبر. ولاحظ أن النظر في البندين ١١٦ (استعراض كفاءة الأداء الإداري والمالي للأمم المتحدة) و ١١٩ (تحسين الحالة المالية في الأمم المتحدة) قد أرجئ وذلك، في حالة البند الأول، لتكريس مزيد من الوقت لمسائل أخرى ذات أهمية، وفي حالة البند الثاني، لتمكين الفريق العامل الرفيع المستوى بشأن الحالة المالية للأمم المتحدة ذي العضوية غير المحدودة من تقديم تقريره إلى الجمعية العامة في دورتها الخمسين.

١٢ - السيد مينيوز (اسبانيا): تكلم باسم الاتحاد الأوروبي وأشار إلى أن الاتحاد الأوروبي كان بمناسبة تقديم تقرير الفريق العامل الرفيع المستوى بشأن الحالة المالية للأمم المتحدة إلى الجمعية العامة، قد أعرب عن قلقه لتفاقم الحالة المالية للمنظمة التي كان السيد كونور وكيل الأمين العام لشؤون الإدارة والتنظيم قد أشار إليها في خطابه. واقترح النظر دون إرجاء في البند ١١٩ (تحسين الحالة المالية في الأمم المتحدة) وليس خلال الأسبوع الثاني من كانون الأول/ديسمبر وأن اللجنة تحت تصرفها لهذا الغرض معلومات مستكملة ومفصلة عن تفاقم حالة خزينة المنظمة وبذلك سيتسنى دراسة الحلول المقترحة في أقرب وقت ولا سيما تلك التي تقدم بها السيد كونور.

١٣ - السيد جاكتا (الجزائر): لاحظ أن الوثائق المكرسة للبند ١١٩ من جدول الأعمال يرجع تاريخها إلى الدورة الثامنة والأربعين للجمعية العامة (انظر الصفحة ٦ من الوثيقة A/C.5/50/L.1). وأنه من المستحسن في نظره، أن توفر الأمانة العامة قبل مناقشة التدابير التي اقترحها السيد كونور أو غير ذلك من التدابير، معلومات عن الحالة المالية للمنظمة مع بيان مبلغ ما سددته كل دولة عضو من اشتراكات أو لم تسدده الأمر الذي ييسر أيضا النظر في الميزانية.

١٤ - السيدة رودرغز أباسكال (كوبا): اقترحت تقديم النظر في البند ١١٥ (التقارير المالية والبيانات المالية المراجعة وتقارير مجلس مراجعي الحسابات) الى شهر تشرين الأول/أكتوبر بسبب وجود الوثائق الخاصة به. وترى ممثلة كوبا أن النظر في البند ١١٦ (استعراض كفاءة الأداء الإداري والمالي للأمم المتحدة) يجب أن يتم في أقرب وقت وذلك ليتم أخيرا اتخاذ قرار بشأنه حيث لم يتسن ذلك في الدورة التاسعة والأربعين ولأن هناك ما يكفي من الوقت لإجراء المشاورات. كما ترى من ناحية أخرى، أن النظر في تقرير وحدة التفتيش المشتركة المعنون "المساءلة وتحسين الإدارة والإشراف في منظومة الأمم المتحدة (الجزء الثاني)" ينبغي أن يتم في إطار البند ١١٦ من جدول الأعمال.

١٥ - وأعربت ممثلة كوبا عن أملها أن يتم النظر في تقارير مكتب المراقبة الداخلية المقدمة في إطار البند ١٥٢ (تقرير الأمين العام عن أنشطة مكتب المراقبة الداخلية) أيضا في إطار البند ١١٨ (الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ١٩٩٦-١٩٩٧) على غرار التقرير الذي أنجزه هذا المكتب بشأن مراجعة أداء العنصر المدني من قوة الأمم المتحدة للحماية الذي سيجري النظر فيه في إطار البند ١٣٠ (تمويل قوة الأمم المتحدة للحماية، وعملية الأمم المتحدة لاستعادة الثقة في كرواتيا وقوة الأمم المتحدة للوزع الوقائي والقيادة العامة لقوات الأمم المتحدة لحفظ السلام).

١٦ - وتساءلت ممثلة كوبا عما إذا كان إصلاح النظام الداخلي لإقامة العدل في الأمانة العامة للأمم المتحدة قد تم النظر فيه في اللجنة السادسة كما كان متوقعا، وترى أيضا، حيث أن ذلك يعتبر أمرا ضروريا، أنه لا بد من اتخاذ قرار بشأن البند ١٦٢ (تخطيط البرامج) قبل أن تبت اللجنة في الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ١٩٩٦-١٩٩٧.

١٧ - السيد غوخان (الهند): لفت النظر الى أن الكثير من وفود البلدان ولا سيما البلدان النامية سوف لا تتوافر لها وسائل المشاركة الكاملة في المناقشات وذلك بسبب الاحتفال بالذكرى الخمسين للمنظمة التي سيشارك فيها رؤساء الدول أو الحكومات. ولهذا يقترح النظر في الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ١٩٩٦-١٩٩٧، في القراءة الأولى بعد ٢٧ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٥ وأن تناقش في مكان ذلك بنود أخرى أقل أهمية. ويعتقد شأنه في ذلك شأن ممثلة كوبا أنه ينبغي للجنة السادسة أن تبت برأيها في الآثار القانونية لإصلاح النظام الداخلي لإقامة العدل في الأمانة العامة قبل أن تنظر اللجنة في الآثار المالية والإدارية المترتبة في المشروع الذي عرضته الأمانة العامة.

١٨ - السيد علوم (بنغلاديش): قال إنه يشاطر الهند اهتماماتها ولذلك يقترح إرجاء النظر في أهم البنود (جدول الأنصبة المقررة لتوزيع نفقات الأمم المتحدة، الميزانية المقترحة لفترة السنتين ١٩٩٦-١٩٩٧، تخطيط البرامج، إدارة الموارد البشرية) الى اخر شهر تشرين الأول/أكتوبر. ويؤيد الآراء التي أعربت عنها اسبانيا باسم الاتحاد الأوروبي بشأن البند ١١٩ (تحسين الحالة المالية في الأمم المتحدة) غير أنه يحرص على التأكيد بأنه لا يمكن النظر فيه بمعزل عن غيره. ولذلك فمن الأفضل في رأيه ألا تناقش البنود المرتبطة بهذه المسألة (استعراض الأداء المالي والإداري للأمم المتحدة وجدول الأنصبة المقررة لتوزيع نفقات الأمم المتحدة والميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ١٩٩٦-١٩٩٧، والجوانب الإدارية المتعلقة بالميزانية لتمويل عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام، وإدارة الموارد البشرية) قبل النظر في البند ١١٩ وقبل الاجتماع للاحتفال بالذكرى الخمسين الذي يمكن أن تنتج عنه آثار إيجابية.

١٩ - السيدة بينيا (المكسيك): قالت إنه يجب النظر دون إبطاء في البند ١١٩ من جدول الأعمال وأنه ينبغي للأمين العام نظرا لأهمية المسألة أن يقدم تقريرا عن الحالة المالية للمنظمة. وذكّرت بأن اللجنة الخامسة لم يقدم لها في الدورة التاسعة والأربعين للجمعية العامة سوى بيان شفوي من وكيل الأمين العام لشؤون الإدارة والتنظيم وأضافت أنها تدرك ما أعربت عنه بعض الوفود من قلق فيما يخص تاريخ النظر

في القراءة الأولى في الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ١٩٩٦ - ١٩٩٧ وأنها تعتقد، كما اقترح ذلك ممثل الهند، أنه يمكن مباشرة المسائل التي ليس عليها خلاف كبير في بداية الدورة، من ذلك على سبيل المثال البند ١٢١ (خطة المؤتمرات و ١٢٢ جدول الأنصبة المقررة). واقترحت أخيرا تقديم النظر في البند ١١٦ (استعراض كفاءة الأداء الإداري والمالي للأمم المتحدة) والبند ١٦٢ (تخطيط البرامج) اللذين تترتب عليهما آثار في الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ١٩٩٦ - ١٩٩٧.

٢٠ - السيد مانكفيلد (هولندا): لفت نظر اللجنة إلى مسألة تنضوي تحت البند ١٤١ (الجوانب الإدارية والمتعلقة بالميزانية لتمويل عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام) وهي مسألة حساب نصيب الجمهورية التشيكية والسلوفاكية، البلدان اللذان أصبحا عضوين في المنظمة عام ١٩٩٣. وبعدما أشار إلى القرار المتخذ بتقسيم النصاب الذي كان مقررا لتشيكوسلوفاكيا بين الدولتين في الميزانية العادية للفترة ١٩٩٢ - ١٩٩٤، لفت النظر إلى أن مسألة مساهمة هذين البلدين في تمويل عمليات حفظ السلام لم يتم حلها بعد. فالدولتان لا تساهمان في تمويل عمليات حفظ السلام ذلك أنه بموجب التسوية المؤقتة السارية أن نصيب كل منهما قد وزع على جميع البلدان الأخرى. فمن مصلحة جميع الدول الأعضاء إذن تسوية هذه المسألة على أن يكون مفهوما أن التسوية التي سيُتوصل إليها يمكن أن يعاد النظر فيها وفقا لمقررات الجمعية العامة. وفي هذا الصدد يؤيد وفد هولندا إعادة النظر بصورة كاملة في النظام الخاص بتوزيع نفقات حفظ السلام.

٢١ - السيدة ألماو (نيوزيلندا): قالت إنها تؤيد مشروع برنامج العمل وخاصة فيما يتعلق بالتاريخ المحدد للنظر في القراءة الأولى في الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ١٩٩٦ - ١٩٩٧ بما أن الوثائق المتعلقة بالميزانية من تقرير اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية إلى تقرير لجنة البرنامج والتنسيق متوفرة منذ زمن وترى أنه نظرا للمشاكل الخطيرة التي تواجهها المنظمة في المجال المالي أنه ينبغي أن تبدأ المناقشة العامة بشأن هذا البند من جدول الأعمال في أقرب وقت. وإذ تشاطر اسبانيا التي تكلمت باسم الاتحاد الأوروبي الملاحظات التي تقدمت بها فيما يخص ضرورة الحصول على معلومات مفصلة عن الحالة المالية للمنظمة فإنها تأمل أن تتاح لها في أقرب وقت ممكن المعلومات المستكملة بهذا الشأن وإن كانت مستعدة للانتظار إلى شهر كانون الأول/ديسمبر للنظر في المسألة كما هو متوقع في مشروع برنامج العمل.

٢٢ - السيد هانسن (كندا): قال إنه يؤيد دون تحفظ الخطوط العريضة لبرنامج العمل الذي اقترحه الرئيس وإنه يجب قطعا الشروع في أقرب وقت ممكن في النظر في الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ١٩٩٦ - ١٩٩٧، نظرا لحالة المنظمة المالية، وذلك ليتسنى أن يُكرس لها ما تستحقه من الوقت وأوضح أنه فيما إذا أرجئت القراءة الأولى إلى تاريخ أبعد فإنه يخشى أن تضطر اللجنة إلى النظر في المسألة في ظروف غير مواتية الأمر الذي ستترتب عليه آثار مزعجة. ومن ناحية أخرى، تشاطر كندا أولئك الذين طلبوا أن تباشر اللجنة دون إبطاء مسألة الحالة المالية للمنظمة آراءهم - حتى وإن كان ذلك فقط على سبيل إطلاعهم بالتفصيل على خطورة هذه الحالة التي لا تخلو من آثار على الميزانية البرنامجية. وأخيرا، أنه يدرك جيدا ما أشارت إليه بعض الوفود من المشاكل التي يثيرها لها تزامن بعض الأحداث الدبلوماسية

الكبيرة غير أن تواريخ تلك الأحداث كانت معروفة منذ زمن طويل بحيث أن كل وفد قد وجد فسحة من الوقت لاتخاذ الاستعدادات اللازمة. ولهذا نأمل أن تنضم الوفود المعنية إلى صف تلك الوفود التي تأمل الشروع في أقرب وقت ممكن في النظر في الميزانية البرنامجية وفي المسائل الأخرى ذات الأهمية الأساسية المعروضة على اللجنة.

٢٣ - السيد بالوتش (باكستان): قال إنه يوافق عموما على برنامج العمل لكنه يعتقد أنه من الممكن الأخذ بشيء من المرونة. وأنه من المستعجل، أولا أن تُطلع اللجنة على الحالة المالية للمنظمة وأنه كان من الأمثل البدء بذلك قبل التطرق للميزانية البرنامجية. وبما أن ذلك غير ممكن، ينبغي على الأقل تقديم بدء المناقشة عن الحالة المالية شيئا ما، وذلك ليتسنى الحصول على العناصر التي يمكن في ضوئها النظر في الميزانية البرنامجية. ثانيا، ولئن كان صحيحا أن تاريخ قمة رؤساء الدول والحكومات كان معروفا منذ زمن طويل فمن المعروف أيضا أن الأسبوع المعني (من ٢١ إلى ٢٥ تشرين الأول/أكتوبر) سيكون أسبوعا جد حافل وصعب، وكان لذلك من الأفضل التفكير في تكييف البرنامج المتوقع لهذه الفترة.

٢٤ - السيد جيسنسكي (سلوفاكيا): قال ردا على ممثل هولندا بشأن مسألة تحديد نصاب الجمهورية التشيكية والسلوفاكية في تمويل عمليات حفظ السلام إنه يحرص على الإشارة إلى أهمية هذه المسألة التي تترتب عليها آثار مالية كبيرة والتي لا تزال، دون لزوم التذكير بذلك، معلقة منذ ما يقرب من ثلاث سنوات وهي فعلا موضوع لمناقشات طويلة وشاقة. وأبدى السيد جيسنسكي عدم شكه في إمكانية وجود حل يأخذ في الاعتبار قدرة بلده على الدفع وصفته كعضو جديد في المنظمة وقال إن المكتب سيعكف على هذه المسألة وإنه يشكره سلفا على مقترحاته فيما يتعلق بكيفية تسوية هذه المشكلة.

٢٥ - السيد سراميك (الجمهورية التشيكية): أيد اقتراح هولندا الذي يدعو إلى إدراج هذه المسألة في جدول أعمال الجمعية العامة في دورتها الخمسين. وقال إن المسألة ظلت فعلا مطروحة منذ أن طلبت الجمهورية التشيكية عام ١٩٩٣ بعد قبولها عضوا جديدا في الأمم المتحدة ومواجهة للصعوبات الناشئة عن الانتقال إلى الاقتصاد السوقي، وانفصالها عن سلوفاكيا أن تنضم إلى المجموعة جيم. وفي ذلك الوقت لم تتوصل الدول الأعضاء إلى اتفاق وأرجئت المسألة. وكان يمكن أن يأمل المرء منذ ذلك الحين أن توضح المسألة نتيجة لأعمال الفريق العامل الرفيع المستوى بشأن الحالة المالية للأمم المتحدة لكن لم يُتوصل إلى أية نتيجة محسوسة.

٢٦ - السيدة رودرغز أباسكال (كوبا): أعربت عن رغبتها في الانضمام إلى الملاحظات التي تقدم بها الوفد الهندي لأن المشاكل التي أثارها هذا الأخير مشاكل تشترك فيها معظم البلدان النامية.

٢٧ - السيد الزميتي (مصر): أيد أيضا اقتراح الوفد الهندي الذي يدعو إلى إرجاء النظر في الميزانية المقترحة إلى ما بعد الاحتفال بالذكرى الخمسين للمنظمة. وقال إنه يمكن للجنة أن تستمع إلى بيان الأمين العام وإلى تقرير رئيس اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية في ٤ تشرين الأول/أكتوبر، على أن

تباشر المناقشة في وقت لاحق. وهذا لن يمنعها من الانتهاء من أعمالها في الوقت المطلوب كما تدل على ذلك الخبرة المكتسبة عام ١٩٩٣ حيث لم تتح الوثائق المطلوبة إلا في شهر تشرين الثاني/نوفمبر وليس في شهر أيار/مايو كما هو الحال عام ١٩٩٥.

٢٨ - السيد طويا (اليابان): قال إنه يجب أن لا يدخر أي جهد لترشيد أعمال اللجنة التي أصبحت أعمالها أكثر أهمية نتيجة للأزمة المالية التي لم يسبق لها مثيل والتي تعاني منها المنظمة. وأضاف أن اللجنة لها عدد كبير آخر من المسائل يتطلب النظر فيها ولهذا يتعين عليها أن تحدد الأولويات. وأضاف أن اليابان يوافق على فكرة القيام في أقرب وقت بمباشرة النظر في البند ١١٩ (تحسين الحالة المالية في المنظمة) حتى يتسنى للجنة أن تطلع على هذه الحالة. وفيما يخص البند ١١٨ (الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ١٩٩٦-١٩٩٧) التي تعتبر أكثر استعجالا، يجب البدء بمناقشتها في أقرب وقت ممكن كأن يكون ذلك في شهر تشرين الأول/أكتوبر.

٢٩ - السيد شارب (أستراليا): اعترف بأن اللجنة أمام خيارين: من جهة، يتعين عليها دون إبقاء البدء بالنظر في وثائق الميزانية المتاحة فعلا منذ بعض الوقت وكذلك تعليقات اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية؛ ومن ناحية أخرى، أنه ينبغي أن يؤخذ فعلا في الاعتبار الاجتماعات التي عقدت في أثناء النصف الثاني من شهر تشرين الأول/أكتوبر. ولذلك فإن أستراليا مستعدة للانضمام إلى توافق الآراء الذي سيتم التوصل إليه فيما يتعلق بالتاريخ الذي ستبدأ فيه اللجنة مناقشتها بشأن الميزانية. ومن الناحية الثانية يستحسن الاستفادة من خدمات المؤتمر التي ستتاح في الأسابيع الأولى من شهر تشرين الأول/أكتوبر- خاصة فيما يتعلق بالقيام بإطلاع اللجنة في أقرب وقت ممكن على حالة خزينة المنظمة وعلى أبعاد الأزمة المالية.

٣٠ - السيدة شيروز (الولايات المتحدة): قالت إنها توافق دون تحفظ على مشروع برنامج العمل وقالت إنها تعتقد وجوب الالتزام به التزاما تاما وخاصة فيما يتعلق بالميزانية البرنامجية المقترحة التي يستحسن البدء في النظر فيها في أقرب وقت ممكن.

٣١ - السيدة إمرسون (البرتغال): قالت إنها تنضم إلى البيان الذي أدلت به إسبانيا باسم الاتحاد الأوروبي وأنها تحرص على تهنئة الأمانة العامة واللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية لما قاما به فيما يتعلق بتوفير الوثائق المتعلقة بالميزانية في أقرب وقت، الأمر الذي سيجنب اللجنة مواجهة مصاعب جديدة كانت قد واجهتها عام ١٩٩٣. أما فيما يتعلق بالملاحظات التي أبديت بشأن برنامج العمل، قالت إن المسألة لا تتعلق بالبلدان النامية أو البلدان المتقدمة النمو وإنما بما تطرحه من مشاكل للوفود القليلة العدد أيا كانت. ولهذا يجب أن يؤخذ هذا الوضع في الاعتبار ولا سيما فيما يخص الفترة الحرجة التي أشار إليها ممثل باكستان لكن يجب مع ذلك أن تبدأ الأعمال في أقرب وقت ممكن وأن يباشر تخطيط البرامج، كما كان الشأن في الماضي، في نفس الوقت مع الميزانية البرنامجية.

٣٢ - السيد غوميني (أوكرانيا): وافق على مشروع برنامج العمل. وقال إنه يجب أن يخصص جزء هام من الوقت المتاح لمناقشة الميزانية. ولا يبدو له من ناحية أخرى من سداد الرأي أن تباشر مسألة إدارة الموارد البشرية (البند ١٦٣) في الشهر الأول من الدورة في السنة التي يجري فيها اعتماد الميزانية.

٣٣ - وأضاف أن مسألة اشتراكات الجمهورية التشيكية والسلوفاكية التي أثارها ممثل هولندا تعتبر مسألة هامة جدا وقال إن الجمعية العامة تقوم في جلسة عامة بناء على توصية من المكتب ووفقا للنظام الداخلي بإقرار إضافة بند إلى جدول أعمالها غير أن المسألة يجب أن تبحث في اللجنة الخامسة في الدورة الحالية وذلك على سبيل المثال تحت البند ١٤١ (الجوانب الإدارية والمتعلقة بالميزانية لتمويل عمليات حفظ السلام). ويجب في هذا الصدد الإشارة إلى أنه لم تنشر أية وثائق بشأن البند ١٤١ الذي يخص أوكرانيا منذ الدورة السابعة والأربعين. وإذا لم تكن هناك وثائق جديدة فلعل من الممكن توزيع الوثائق القديمة بوصفها وثائق للدورة الخمسين.

٣٤ - وتشاطر أوكرانيا الاتحاد الأوروبي ووفود أخرى أكدت على أهمية أن تمنح اللجنة أهمية للبند ١١٩ (تحسين الحالة المالية في المنظمة). ذلك أن أهم مهمة للجنة هو العمل على أن يتسنى للأمم المتحدة القيام بعملها في ظروف عادية على صعيد المالية ذلك أنه بدون ذلك لن يتسنى لها القيام بالأنشطة المطلوبة منها بموجب الميثاق.

٣٥ - السيد أكاكبو - ساتشيفي (أمين اللجنة): أشار الى أن الوفود قد أتيحت لها مقترحات الأمين العام بشأن الميزانية منذ ثلاثة أشهر وتوصيات اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية منذ ما يقرب من شهر. وإنه لا يبدو من المستصوب إرجاء النظر في المسألة، بل ينبغي على العكس بدء النظر في أقرب وقت ممكن مراعاة لما ستتطلبه المفاوضات اللازمة من وقت طويل للوصول الى قرار في آخر الدورة. ولهذا يقترح الأمين أن يحدد تاريخ تقديم الميزانية البرنامجية المقترحة وتقارير اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية ولجنة البرنامج والتنسيق في ٤ تشرين الأول/أكتوبر، وأن يتوقع ابتداء من هذا التاريخ مناقشة عامة لمدة أسبوع أو أسبوعين. أما فيما يتعلق بالقراءة الأولى للميزانية فسينظر المكتب في المسألة لتقديم تقرير الى اللجنة في جلستها القادمة.

٣٦ - وبما أن أعضاء اللجنة قد اتفقوا على التفكير بأنه يجب الاضطلاع بالنظر في البند ١١٩ في أقرب وقت ممكن فإن الأمين يعتزم مشاورة وكيل الأمين العام لشؤون الإدارة والتنظيم لمعرفة التاريخ الذي ستكون فيه الأمانة العامة مستعدة لتقديم تقرير شفوي على الأقل عن الحالة المالية للمنظمة. وسيطلع اللجنة على ذلك في جلستها القادمة.

٣٧ - وفيما يخص كلمة كوبا المتعلقة بتخطيط البرامج ذكر الأمين بأن اللجنة الخامسة هي التي قررت في تموز/يوليه إحالة المسألة الى الدورة الخمسين لأنها لم تتوصل الى توافق الآراء بذلك الشأن. ولهذا اقترح النظر في هذه المسألة في نفس الوقت مع النظر في الميزانية البرنامجية المقترحة.

٣٨ - وختم قائلا إن مشكلة اشتراكات الجمهورية التشيكية وسلوفاكيا في تمويل عمليات حفظ السلام وكذلك مسألة إعادة تصنيف أوكرانيا تنطويان على جوانب سياسية سينظر المكتب فيها في أقرب وقت.

رفعت الجلسة الساعة ١٦/٤٠